



Iraqi Citizenship Rights and Their Strengthening Through Education: An Analytical Perspective

¹ **Dr. Umniyah Asghar Yousef**

¹ **University of Kirkuk / College of Law and Political Science / Department of Law**

Abstract:

Higher education institutions are considered among the most important societal entities that play a pivotal role in educating young people and preparing them for social and professional life, in addition to their active contribution to building the modern state through the cognitive and scientific mechanisms they provide, which help develop and consolidate ideal concepts and values within society. The state, as an integrated entity composed of land, people, authority, and sovereignty, is based on a system of values and principles that ensure its stability and cohesion and enhance its ability to achieve the public good, while also reflecting the extent of respect for national sovereignty at both the internal and external levels. Accordingly, the integration of the roles of the government and educational institutions in instilling these values among citizens contributes significantly to achieving progress, development, and prosperity.

1: Email:

dr.umniyah-asghar@uokirkuk.edu.iq

DOI

<https://doi.org/10.37651/aujlp.2026.169823.1750>

Submitted: 1/2/2026

Accepted: 26/2/2026

Published: 1/09/2026

Keywords:

Education
Citizenship
The Role of Education in Promoting Citizenship Rights in Iraq
Citizenship Rights
Educational System and Citizenship
Civic Education and Civic Engagement
Raising Legal Awareness in Iraq
Civil Participation, Civil Society and Education
Educational Justice in Iraq.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



حقوق المواطنة العراقي وتدعيمه بالتعليم: نظرة تحليلية**١ م.د. امنية اصغر يوسف****١ جامعة كركوك / كلية القانون و العلوم السياسية / قسم القانون****الملخص:**

تعتبر مؤسسات التعليم العالي من الكيانات الحيوية التي تساهم في تعليم الشباب وإعدادهم للحياة الاجتماعية والمهنية، بالإضافة إلى دورها في تشكيل الدولة التي تبدأ خطواتها الأولى من خلال مجموعة من الآليات المعرفية والعلمية. هذه الآليات تهدف إلى تنمية وترسيخ المفاهيم والقيم النموذجية في جميع المجتمعات.

إن الدولة، التي تتكون من أركانها الأساسية (الأرض، الشعب، الحكومة أو السلطة، وأخيراً السيادة)، لا يمكن أن تستقيم إلا إذا كانت تمتلك مجموعة متميزة ونموذجية من القيم والمبادئ. هذه القيم تمكنها من تقديم الأفضل لشعبها وتعكس انطباعاً إيجابياً عن مدى احترام السيادة الوطنية داخلياً وخارجياً. لذا، يُعد من الضروري أن تعمل الحكومة أولاً، ومؤسسات التعليم ثانياً، على ترسيخ هذه القيم في نفوس المواطنين، مما يساهم في تحقيق النهوض والتقدم والازدهار.

الكلمات المفتاحية:

تعليم، المواطنة، دور التعليم في تعزيز حقوق المواطنة في العراق، حقوق المواطنة، النظام التعليمي والمواطنة، التربية والتزام مدني، رفع الوعي الحقوقي في العراق، المشاركة المدنية، المجتمع المدني والتعليم، العدالة التعليمية في العراق.

المقدمة

تعتبر مؤسسات التعليم العالي من العناصر الحيوية في المجتمعات، حيث تلعب دوراً أساسياً في تعليم الشباب وتوجيههم نحو التنمية السليمة، مما يمكنهم من الانخراط في الحياة الاجتماعية والعملية بشكل فعال. تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، لكن تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تعيق قدرتها على أداء مهامها بالشكل المطلوب. تشمل هذه التحديات معوقات داخلية مثل صعوبات المناهج الدراسية وضعف البرامج التدريبية، بالإضافة إلى سوء الإدارة. كما تتعرض المؤسسات لضغوط خارجية تتعلق بالتدخلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على أدائها. تنقسم الأنشطة التعليمية في هذه المؤسسات إلى نشاط نظري يركز على نشر المعرفة والعلوم، ونشاط عملي يهدف

إلى تجهيز الطلاب لدخول سوق العمل وتطبيق المهارات التي اكتسبوها. لا يمكن تحقيق النجاح في هذا السياق دون الاعتماد على منهج علمي رصين. لذا، تُعتبر هذه المؤسسات حاضنات للمعرفة، تساهم في ترسيخ قيم الوطنية والانتماء، وتعزز الهوية الثقافية. من الضروري أن تضع مؤسسات التعليم العالي استراتيجيات فعالة لتعزيز قيم المواطنة ونشر ثقافة الانتماء، مما يساهم في إدارة الشؤون العامة وتعزيز المصلحة الوطنية، وتفعيل دور الرقابة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المعاملات الحكومية.

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوع قيم المواطنة، التي تعد ركيزة أساسية لمجتمع ناجح، حيث يُعتبر تعزيز هذه القيم أسلوباً حضارياً يليق بدولة غنية بالتاريخ مثل العراق، والتي تعرضت لتحديات كبيرة من قوى عظمى أثرت على مبادئها وقيمتها.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو تقييم مستوى قيم المواطنة لدى المواطنين العراقيين، وخاصة الطلاب الجامعيين، والثاني هو دراسة مدى تأثير هذه القيم على المواطنين وفقاً لمستويات تحصيلهم الدراسي، بالإضافة إلى دور مؤسسات التعليم العالي في نشر وترسيخ هذه القيم. كما يسعى البحث إلى التأكيد على أهمية جهود مؤسسات التعليم العالي في تعزيز القيم التي كانت يوماً ما نموذجاً يُحتذى به في تقدم العراق.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تعتبر مشكلة البحث في العراق ذات أهمية كبيرة، حيث يمتلك البلد إرثاً حضارياً وقيماً غنياً. فقد كان العراق من أوائل الدول التي وضعت التشريعات والقوانين التي تحافظ على حقوق الإنسان وتؤكد على مسؤولية الحكومات في تعزيز القيم النبيلة. ومع ذلك، يعاني المواطن العراقي اليوم من فقدان العديد من قيم المواطنة الأساسية التي تدفعه للعطاء والدفاع عن وطنه. لذا، تركز مشكلة البحث على كيفية استعادة هذه القيم والحفاظ عليها من خلال المسؤولية المجتمعية والإنسانية لمؤسسات التعليم العالي، ودورها في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع، وبالأخص في الأوساط الأكاديمية التي تُعتبر حجر الزاوية في جميع الإجراءات الحكومية.

تسعى الجهود الحكومية إلى التواصل مع هذه الفئة وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، في محاولة لإعادة إحياء القيم النبيلة في نفوسهم، رغم التحديات والصعوبات التي تواجه العراق.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال دراسة الأنشطة والفعاليات التي قامت بها مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم المواطنة. تتمحور مشكلة البحث حول فهم ماهية قيم المواطنة وأنواعها، والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز هذه القيم في المجتمع العراقي، مع التعرف على واقع هذه المؤسسات وأهم مهامها.

خامساً: هيكلية البحث : تم تقسيم المبحث على مبحثين وكل مبحث يتوزع بدوره على مطالب

المبحث الأول: قيم المواطنة

المطلب الأول: مفهوم المواطنة.

المطلب الثاني: أهمية قيم المواطنة.

المبحث الثاني: دور مؤسسات التعليم العالي في ترسيخ قيم المواطنة

المطلب الأول: أهمية ودور مؤسسات التعليم العالي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في ترسيخ قيم المواطنة.

I. المبحث الاول**قيم المواطنة****I.أ. المطلب الأول****مفهوم المواطنة.**

إن المواطنة هي صفة المواطن التي تبين فيها الحقوق والواجبات الوطنية، إذ غدت حياة المواطنين وحياتهم وممتلكاتهم من أولى الواجبات للدولة الديمقراطية، ولتحقيق العيش المشترك بين كل مكونات الشعب من كافة الاطراف^(١)، وتعتبر العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة علاقة وثيقة تعكس الولاء والانتماء الذي يشعر به المواطن تجاه دولته، مما يدفعه

(١) - د. صالح حسين علي العبدالله، سحر محمد نجيب، "مبدأ المواطنة ضمان العيش المشترك"، مجلة الباحث،

مجلد ٤ عدد ٣، (٢٠٢٣): ص ٩٤ وما بعدها.

للدفاع عنها والتضحية من أجلها. في هذا السياق، يُعتبر المواطن في كل دولة محورًا أساسيًا، حيث يجب أن يتمتع بحقوق ومسؤوليات محددة لا يتمتع بها الآخرون.

من بين هذه الحقوق، يأتي حق الانتماء للوطن وامتلاك الجنسية، وهما يعتبران جزءًا من الحقوق المدنية والسياسية. هذه الحقوق تمنح المواطن خصوصية تضمن له التمتع بكل ما يتعلق بممتلكات الدولة، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات المختلفة. فالجنسية ليست مجرد وثيقة، بل هي تعبير عن الهوية والانتماء، وتتيح للفرد الارتباط بدولته بشكل قانوني ومؤسسي.

تُعتبر المواطنة مصطلحًا يتضمنه القانون الدولي، حيث تشير إلى حق كل فرد في العيش في بيئة آمنة، مما يتطلب من الحكومة توفير الحماية اللازمة له ولغيره من المواطنين. لذا، فإن المواطنين يتمتعون بمجموعة من الحقوق مثل حق التصويت وتولي المناصب العامة، وفي الوقت نفسه، يتحملون بعض الواجبات تجاه دولتهم^(١).

إن هذه العلاقة بين الأفراد والدولة ليست مجرد حقوق وواجبات، بل هي أيضًا تعبير عن التفاعل المستمر بين المواطن ومؤسسات الدولة، حيث يسهم كل فرد في بناء مجتمع قوي ومتماسك، قادر على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة^(٢).

ويترتب على حقوق المواطنة آثار سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مما يستدعي ضرورة دراستها ومقارنتها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ ينص هذا الإعلان على أن جميع الأفراد أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق، ويؤكد على حق كل إنسان في التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز. كما ينص على حق كل شخص في الحياة والحرية وسلامة شخصه، ويحظر تعرضه للتعذيب أو انتهاك كرامته. ويؤكد الإعلان على أن جميع الناس سواسية أمام القانون، ويحق لكل شخص حرية الرأي والتعبير والتفكير، بالإضافة إلى حرية الضمير والدين، وحق التعليم وممارسة الشعائر الدينية، كما يُعبر عن إرادة الشعب كمصدر لسلطة الحكومة من خلال انتخابات حرة على أساس الاقتراع السري.

عند استعراض النصوص المتعلقة بالحقوق في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، يتبين وجود بعض الغموض والأفكار غير المتجانسة والثغرات. رغم أن الدستور يؤكد على الحقوق التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن التطبيق الفعلي لنصوص الدستور يظهر انتهاكًا واضحًا لها.

(١) - سامح فوزي، *المواطنة*، (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، ط١، ٢٠٠٧)، ص ٧.
(٢) - مسعود جبران، *الرائد: معجم لغوي معاصر*، ط٧، (بيروت: لبنان، دار العلم للملايين، ١٩٩٢)، ص ٨٦٧.

ينص الدستور على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز، ويكفل تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، ويجب على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. كما يحق للمواطنين رجالاً ونساءً المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق التصويت والانتخاب والترشح.

علاوة على ذلك، يقر الدستور بأن حرية الإنسان وكرامته مصونة، ويكفل حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وفقاً للقانون. كما يضمن حرية الفكر والضمير والعقيدة، وحرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه، بالإضافة إلى حق المواطنين في التعليم بمختلف مراحله^(١).

بشكل عام، تمثل حقوق المواطنة امتيازات يتمتع بها الأفراد في مواجهة السلطة العامة، وتكون متاحة لجميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز، مع اختلافها من دولة لأخرى. وبالتالي، تعتبر حقوق الإنسان حقوقاً عامة مستحقة سواء داخل البلد أو خارجه.

لا شك أن المواطنة تعبر عن الوضع الحقوقي والسياسي للفرد في المجتمع، وتحدد الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم بها بشكل دائم. وتحدد هذه العلاقة عادةً حقوق الفرد وواجباته تجاه الدولة، حيث إن المواطنة ليست مجرد المطالبة بالحقوق، بل تتضمن أيضاً مسؤولية أداء الواجبات.

تشير المواطنة إلى مفهوم الطاعة والمشاركة، وتستمد أصلها اللغوي من كلمة "الوطن"، التي تعني المكان الذي يقيم فيه الإنسان ويعتبره موطنه. فالوطن هو المكان الذي يتخذ فيه الفرد قرار الاستقرار، حيث يُقال "توطين النفس" على شيء ما، بمعنى الاستقرار أو التكيف معه^(٢).

كما يُستخدم مصطلح "الوطن" للإشارة إلى الأماكن التي تعيش فيها الحيوانات، مثل "أوطان الغنم مرابضها"، مما يعكس فكرة الانتماء إلى مكان معين^(٣).

(١) - د. صالح احمد السيد جودة، المواطنة في ظل الاصلاح الدستورية الجديدة، الكتاب الرابع، (القاهرة: دار النهضة العربية)، ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢) - ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط ١، الجزء ١٥، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٩.

(٣) - محمد بن أبي بكر عبد القادر ال ارزي، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١)، ص ٧٢٨.

بالتالي، فإن مفهوم المواطنة يعكس العلاقة بين الفرد ووطنه، ويعبر عن حقوقه وواجباته تجاه الوطن.

وأصبح المواطن يشرع القوانين ويضع الدساتير، وينظم حياته في مختلف المجالات مثل الصناعة والزراعة والتجارة والسياسة والإدارة. بدأ يتكيف مع اختلاف الآراء والأفكار والمعتقدات، وأمن بالديمقراطية التي جعلها أداة قانونية ترتبط بكل النظم السياسية. ومن خلال هذه الديمقراطية، يحكم الأفراد أنفسهم مستندين إلى القوانين التي شرعوها بأنفسهم، كونهم أعضاء في المجتمع المدني. وقد أدت هذه العملية إلى التأكيد على أن المواطن يمتلك ذاتاً مستقلة وكيونة وحقوقاً^(١).

وتتكون الدولة من أربعة أركان رئيسية: الأرض، التي تمثل المكان الذي يعيش فيه المواطنون؛ الشعب، الذي يُعتبر منبع المواطنة؛ الحكومة، التي يديرها المواطن؛ والسيادة، التي تُحفظ بفضل المواطن نفسه. لذا، يُعتبر المواطن الحلقة الأهم في تكوين المجتمع^(٢).

بالتالي، تُعرف المواطنة سياسياً بأنها العضوية في مجتمع سياسي معين، مما يعادل الانتماء إلى الدولة. وتُعتبر قضية الشعور بالانتماء للوطن أمراً نفسياً مهماً، حيث لا يقتصر الأمر على مجرد الإقامة في الوطن. كما عُرفت المواطنة بأنها مجموعة من القيم التي تجعل الفرد يتفانى في خدمة وطنه، ويضحي بنفسه من أجل ذلك.

I. ب. المطلب الثاني

أهمية قيم المواطنة

أصبحت قيم المواطنة ضرورة ملحة للنهوض بالعلاقة بين الفرد والدولة، إذ إن إدارة الدولة هي مسؤولية تشاركية يتحمل تبعاتها الجميع. هذه المسؤولية مشتركة بين جميع مؤسسات المجتمع وأفراده، من خلال تعزيز الولاء الوطني. تعتبر قيم المواطنة الإطار الذي تنصهر فيه جميع المكونات دون تمييز، حيث يتجسد شعور المواطنين بالانتماء إلى وطن واحد، مما يعزز مشاعر الاعتزاز بالحضارة والتاريخ والعادات والتقاليد^(٣)، لا يجب أن تُعامل هذه القيم كشعارات تُرفع فقط، بل ينبغي العمل بجد لتنفيذ قيم المواطنة بشكل حقيقي. فالأفراد

(١) - أحمد زيد، "المسؤولية الاجتماعية: مدخل نظري"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر الحادي عشر، مصر، (٢٠٠٩): ص ١.

(٢) - فيصل عبير عبد المنعم، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحلية والعالمية، (مصر، المكتبة المصرية، ط١، سنة ٢٠٠٩)، ص ١٦٩.

(٣) - المطيري، محمد بن سقر بن عقاب، "دور الإعلام في تدعيم الاستقرار الاجتماعي والمواطنة في المجتمع العربي السعودي"، (إطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن)، ص ٢٢.

ينتمون إلى بلد واحد، مما يترتب عليه حقوق وواجبات عديدة، إذ تُعد المواطنة علاقة انتماء بالأرض والوطن^(١).

وعند استعراض النصوص المتعلقة بالحقوق في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، يتضح وجود غموض وأفكار غير متجانسة وثغرات. على الرغم من أن الدستور يؤكد على الحقوق التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن التطبيق الفعلي لنصوص الدستور يظهر انتهاكاً واضحاً لها^(٢).

إذ ينص الدستور على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز، ويكفل تكافؤ الفرص كحق لجميع العراقيين، مع التزام الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. كما يحق للمواطنين، رجالاً ونساءً، المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق التصويت والانتخاب والترشيح.

ويترتب على حقوق المواطنة آثار سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مما يستدعي دراسة هذه الحقوق ومقارنتها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ ينص هذا الإعلان على أن جميع الناس أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق. كما يؤكد على حق كل إنسان في التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز، ويحق لكل شخص الحياة والحرية وسلامة شخصه، ولا يجوز أن يتعرض للتعذيب أو انتهاك كرامته. ويعتبر جميع الناس سواسية أمام القانون، مع حق كل فرد في حرية الرأي والتعبير، وحرية التفكير والضمير والدين، بالإضافة إلى حق التعليم وممارسة الشعائر الدينية. كما تُعتبر إرادة الشعب مصدر سلطة الحكومة، والتي تُعبر عنها من خلال انتخابات حرة تستند إلى الاقتراع السري^(٣).

بالتالي، تُعتبر قيم المواطنة توجيهاً أساسياً لسلوكيات أفراد المجتمع، حيث تشكل الأسس التي يقوم عليها السلوك الجمعي، مستندة إلى مجموعة من الأخلاقيات والقيم النبيلة. إن فقدان هذه القيم يؤدي إلى ضياع الإحساس بها، مما يسبب شعور الإحباط في نفوس أفراد المجتمع نتيجة عدم إدراكهم لضرورة الأعمال التي يقومون بها. تمثل هذه القيم الوجه المشرق للمجتمع والمواطن، إذ تضيف معاني جميلة على حياتهم، وهي معايير وأهداف نجدها في معظم المجتمعات المتقدمة والمنظمة. ومن الضروري على القضاء أن يقوم بضمان هذا الحق

(١) - منذر محمد عبيس، "تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين"، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، سنة ٢٠١٧)، ص ٣.

(٢) - د. صالح حسين علي العبدالله، سحر محمد نجيب، مبدأ المواطنة ضمان العيش المشترك، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣) - د. السيد احمد محمد مرجان، دور القضاء والمجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٢.

من خلال رقابته على التزامات الدولة في حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية للأفراد، وتقع على عاتقه الزام الدولة، في حدود إمكانياتها ومواردها وقدراتها بالتدخل الفعال من أجل ضمان هذه الحقوق^(١).

وهناك مجموعة من المقومات الأساسية التي يجب تحقيقها لترسيخ قيم المواطنة وتطبيقها على أرض الواقع، ومن أهمها:

١. **العيش المشترك:** يمتاز المجتمع العراقي بتراث غني في ممارسة العيش المشترك، الذي يعتمد على التعدد والتنوع. بعد الاحتلال الأمريكي والتدخل الإقليمي، ومرحلة ما بعد "داعش"، يمكن إعادة تجديد لحمة النسيج الاجتماعي من خلال تعزيز مبدأ المواطنة. يتطلب ذلك تفعيل دور المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للعمل على تنمية روح التعايش بين جميع فئات الشعب، وممارسة الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية. كما يجب خلق بيئة سياسية ملائمة تسعى إلى استقبال الأفكار البناءة والمشاريع التي تساهم في بناء دولة الوطن والمواطنة^(٢).

يتطلب العيش المشترك وجود شعب وأرض وحكومة وسيادة متكاملة، وهو ما أطلق عليه حافظ "اكتمال نمو الدولة". يجب أيضاً تقليل الالتزامات القانونية والسياسية على الأفراد والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، مع إقامة انتخابات تتميز بالشفافية والنزاهة، تُدار من قبل مفوضية كفؤة تمتلك الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات بشكل مناسب^(٣).

٢. **المساواة في الحقوق:** يجب أن يشعر المواطن بتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال الأداء الحكومي واحترام السيادة وفرض القانون والالتزام بالتشريعات والدستور. ينبغي أن يتمتع المرشحون للانتخابات بفرص متساوية نتيج لهم التواصل مع جمهورهم، وضمان حقوق الناخبين في اختيارهم وإبداء أصواتهم بحرية، دون تعرضهم لأي ضغط أو تهديد أو معوقات إدارية أو تنظيمية^(٤).

(١) د. باسم محمد عريان، "الضمانات التشريعية والقضائية للحق في الصحة/ دراسة في النصوص التشريعية والقرارات القضائية في العراق"، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد ١، العدد ٣، (٢٠٢٥): ص ١٨٨.

(٢) - انظر: د. صالح حسين علي العبدالله، سحر محمد نجيب، مبدأ المواطنة ضمان العيش المشترك، مرجع سابق، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٣) - عايد الحموز وآخرون، "دور جامعة الخليل في تنمية قيم الانتماء الوطني لدى طلبة كلية التربية من وجهة نظرهم"، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة الخليل، فلسطين، (٢٠١٩): ص ١٩١.

(٤) - حافظ، سعيد، المواطنة: حقوق وواجبات، (الجيزة: مركز ماعت للدراسات القانونية، سنة ٢٠٠٧)، ص ١٣.

٣- قبول التنوع وتعزيز قيم المواطنة: يجب أن تقبل المجتمعات جميع الديانات والطوائف والمذاهب والأقليات، مما يسهم في تحقيق توافق مجتمعي وتعايش سلمي بين أفراد المجتمع. يتطلب ذلك الوصول إلى صيغة تحترم قيم المواطنة، حيث تُعتبر المواطنة مصدراً للحقوق ومرجعاً للواجبات دون أي تمييز أو تهميش. من الضروري إيجاد سبل ونظم جديدة لنشر قيم المواطنة الإيجابية وتعزيز مفهومها لدى الجميع^(١).

٤- المشاركة في الحكم والعملية السياسية: تشمل الحقوق السياسية الحق في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، وحق الترشيح لعضوية المجالس النيابية، وحق الانضمام إلى الأحزاب والجمعيات السياسية. يحدد القانون الشروط التي يجب أن يتبعها جميع المواطنين لممارسة هذه الحقوق. وقد نص دستور ٢٠٠٥ النافذ على مبدأ المساواة في الحقوق السياسية لجميع المواطنين، رجالاً ونساءً، دون تمييز، خاصة فيما يتعلق بحق "التصويت والانتخاب" والترشيح^(٢).

يعتبر تعزيز "مبدأ المواطنة" ومشاركة المواطنين في السلطة أمراً ضرورياً، حيث تسهم المشاركة السياسية لكافة أبناء الشعب في زيادة الشعور بالولاء وحب الوطن. ومن ثم، فإن المشاركة في إدارة شؤون الدولة تعتبر حقاً يتيح للمواطنين حكم أنفسهم.

لتحقيق الديمقراطية، يجب أن تتوفر شروط معينة، حيث يعتبر افتقاد المواطنة مؤشراً على فقدان الوطن بكل جوانبه المادية والمعنوية. وهذا يوضح أن المواطنة تتجلى في أرقى صورها من خلال الاستقلال الوطني، وفي الوقت نفسه، تتمثل في إقرار حقوق المواطن السياسية والإنسانية، فضلاً عن التمتع بالمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز.

II. المبحث الثاني

دور المراكز التعليمية العالي في ترسيخ قيم المواطنة

تُعد مؤسسات التعليم العالي هي الكيانات المسؤولة عن التعليم الجامعي والبحث العلمي، حيث تسهم بشكل كبير في خدمة المجتمع وتعزيز الروح الوطنية والمواطنة. تسعى هذه المؤسسات إلى النهوض بالواقع العلمي والتربوي والخدمي، كما تساهم في رفع مستوى الفكر ومواكبة التطورات العلمية والمعرفية على مستوى العالم. من خلال برامجها، تعمل

(١) - الكواري، علي خليفة، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠١٣): ص ١٠٤.

(٢) - د. صالح حسين علي العبدالله، سحر محمد نجيب، مبدأ المواطنة ضمان العيش المشترك، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢.

مؤسسات التعليم العالي على تنمية القيم الإنسانية وقيم المواطنة، حيث تُعد الكوادر المتخصصة إحدى المخرجات الأساسية التي تسهم في بناء مجتمع متحضر^(١).

عند تحليل دور هذه المؤسسات، نجد أن مسؤوليتها تكمن في تقديم خدمات بيئية وتنموية محلية، مستغلة الطاقات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق نجاحات ملموسة. يجب على هذه المؤسسات أن تتحمل مسؤولية تلبية احتياجات السوق والمجتمع من خلال توفير كوادر تقنية ومعرفية كفؤة، وذلك عبر أنشطة تعليمية وتنقيفية وإرشادية وتدريبية تفيد المواطن والمجتمع العراقي.

II. أ. المطلب الأول

التحديات التي تواجهها المراكز التعليمية العالي

في ظل التحديات التي تطرحها العولمة الثقافية على مفهوم المواطنة في المجتمعات الحديثة، وخاصة في العالم العربي، تبرز الحاجة الملحة لتعزيز هذا المفهوم وقيمه بين المواطنين، لاسيما فئة الشباب. يحتاج هؤلاء الشباب إلى برامج تربوية وتوعوية تساعدهم على ترسيخ مفهوم المواطنة من خلال تفاعلهم مع الآخرين ومع مقومات وطنهم وثقافته المتنوعة. يجب أن تتحول القيم الأساسية للمواطنة، التي تم تعلمها في الأسرة والمدارس، إلى سلوكيات حضارية تعكس أرقى صور المواطنة، حيث إن الشباب هم من سيتحملون مسؤولية بناء الوطن والمساهمة في تقدمه^(٢).

لقد أدت مظاهر العولمة الثقافية والانفتاح الثقافي السريع إلى ظهور قيم عالمية جديدة تدعو إلى الانفتاح على جميع الدول، مما أدى إلى تراجع مفهوم الولاء والانتماء للوطن، خاصة في المجتمعات العربية. لذلك، فإن تعزيز مفهوم المواطنة أصبح ضرورة ملحة للحفاظ على هوية المواطن وانتمائه لوطنه^(٣).

يعتبر الشباب الفئة المستهدفة التي يمكن الاعتماد عليها للحفاظ على القيم الاجتماعية للمجتمع، وتعزيز الإحساس بالهوية والاعتزاز بها، مع ضرورة الانفتاح على الثقافات

(١) - فهمي هويدي ، مواطنون ال ذميون ، موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين ، (القاهرة - مصر: دار الشروق ، سنة ١٩٩٠)، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) - محمد العوفي، دور مؤسسات التعليم العالي العربية في تنمية مفهوم المواطنة لدى طلابها لمواجهة تحديات العولمة الثقافية- دراسة تحليلية، (سلطنة عمان: كلية العلوم التطبيقية، ص ٦٩).

(٣) - مراد حنان، مالكي حنان، "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، دراسة استكشافية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص ٦، (٢٠١١): ص ٥٤٠.

الأخرى والتفاعل معها بشكل إيجابي. يتطلب الأمر تحقيق توازن بين القيم المحلية والعالمية، للتخفيف من تأثيرات العولمة السلبية.

إن تنمية مفهوم المواطنة لدى الشباب العربي أصبحت حاجة ضرورية لمواجهة التحديات المستمرة التي تهدد هذا المفهوم في المجتمعات العربية. تحتاج هذه المجتمعات إلى إعداد مواطنين يلتزمون بالولاء لوطنهم، رغم الدعوات إلى المواطنة العالمية. كما يجب أن يدرك هؤلاء المواطنون الأبعاد الحقيقية للمواطنة التي تمكنهم من التفاعل مع مكونات الوطن بطريقة حضارية، مما يسهل عليهم الالتزام بقيم المواطنة التي تساهم في بناء الوطن وتعزيز ديمقراطيته.

إذا كان مفهوم المواطنة قد تعرض لتحديات جديدة، فإن الانفتاح الثقافي السريع قد أدى إلى تضارب في المفاهيم السياسية والثقافية، مما أثر سلباً على قدرة الشباب على فهم هذه المفاهيم بشكل صحيح. لذا، من الضروري أن تلعب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، خاصة مؤسسات التعليم العالي، دوراً فعالاً في تعزيز وتنمية مفهوم المواطنة لدى الشباب، حتى يتمكنوا من أن يصبحوا جيلاً واعياً بقيم المواطنة التي تسعى المجتمعات لتحقيقها.

كما يجب على هذه المؤسسات تفعيل دور مؤسسات الدولة الرقابية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في التعاملات الحكومية، مما يساهم في احترام مضامين المواطنة والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي. تهدف مؤسسات التعليم العالي أيضاً إلى تحقيق تفاعل مستمر مع البيئة من خلال المشاركة الفاعلة في برامج تطويرية تعزز الجانب التعليمي والقيمي، مما يجعلها أكثر قدرة على خدمة مجتمعاتها والعمل على النهوض بها وتنميتها^(١). حيث أن الشفافية تعد من دعائم بناء الدولة المهمة، وهي الضمانة لمكافحة الفساد من خلال الوضوح والانفتاح والأمانة بعيدة عن الضبابية والغموض^(٢).

وتتبنى مؤسسات التعليم العالي مجموعة من الأهداف لخدمة المجتمع، حيث تهدف إلى تحقيق مجموعة من الإجراءات التي تنمي الجوانب الروحية والأخلاقية والعقلية والجسدية، وذلك من أجل إنتاج إنسان متكامل من حيث بناء شخصيته واكتسابه القدرات والمهارات التي تمكنه من خدمة المجتمع بشكل فعال. ومن بين هذه الأهداف، تبرز الأهداف المعرفية كأحد العناصر الأساسية، حيث تولي الدول أهمية كبيرة لبناء المجتمع معرفياً ضمن

(١) - أحمد مصطفى محمود، "دور الأنشطة الطلابية في تدعيم قيم المواطنة الصالحة لدى الشباب الجامعي، دراسة مطبقة على الطالب المشاركين بالأنشطة الطلابية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية في أسوان"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، م، ٤، (٢٠٠٨): ص ١٨.

(٢) د. عكاب أحمد محمد، د. شيماء فارس محمد، "دور الشفافية المالية في الحد من الفساد"، بحث منشور في مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد ١، العدد: صفر، (٢٠١٧): ص ١٥.

خطتها الاستراتيجية. تقوم مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ أنشطة تهدف إلى توظيف المعرفة بشكل فعال، مما يساهم في تزويد مؤسسات الدولة بأحدث التطورات التكنولوجية والمعرفية، ويعزز من وجود متخصصين وكفاءات مؤهلة قادرة على نشر العلم والمعرفة.

ترتبط مؤسسات التعليم العالي بثلاثة عناصر رئيسية، وهي الفكر والحضارة، والعلم والمعرفة، ومفاهيم جديدة. هذه العناصر تتداخل مع بعضها البعض، وتكون مؤسسات التعليم العالي هي المسؤولة عن نشرها في بقية مؤسسات الدولة. تعتبر هذه المؤسسات مراكز للإشعاع الحضاري والعلمي، حيث تساهم في إثراء الجوانب الثقافية والتربوية، مما يجعلها ركيزة أساسية في نجاح الدول الديمقراطية.

وتتمتع مؤسسات التعليم العالي بدور كبير في تعزيز قيم المواطنة في مختلف المجتمعات، حيث تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز الترابط والتواصل بين مكونات المجتمع. تعكس هذه المؤسسات دورها في المشاركة في العملية الديمقراطية وبناء جهات فاعلة في المجتمع. لذلك، تُعتبر مؤسسات التعليم العالي عنصراً رئيسياً في تكوين بيئة مناسبة لقيم المواطنة، إذ تركز على نشر المعرفة والعلوم والقيم النبيلة، وتنشئة مواطن واع يتمتع بتفكير إيجابي يساهم في تنمية روح المواطنة، خاصة بين الشباب الجامعي، في ظل التحديات الفكرية والهجمات التي يتعرض لها البلد^(١).

تُعد هذه المؤسسات بيئة ملائمة وحاضنة نشطة لترسيخ قيم المواطنة، من خلال ما تقدمه من معارف وعلوم متنوعة تعتبر مصدراً لمواجهة الانحرافات السلوكية. كما تقدم مجموعة من القيم والمبادئ للطلاب، مما يوجه سلوكياتهم نحو احترام قيم المواطنة والالتزام بها من خلال أنشطة وفعاليات وبرامج تهدف إلى تنشيط هذه القيم في نفوسهم. ينعكس ذلك على اتخاذ الطلاب لقراراتهم المصيرية وفهمهم الصحيح لمشاكلهم، مما يساعدهم على تنمية قدراتهم في التعبير عن آرائهم ويشعرهم بمكانتهم وأهميتهم في المجتمع، مما يزيد من ثقتهم بأنفسهم ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم، ويعزز تحملهم المسؤولية في تنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم. إن الطلاب الذين يتمتعون بقيم الانتماء يكونون أكثر مشاركة في إحداث تغييرات إيجابية تجاه الآخرين^(٢).

(١) - صابر عوض جيدوري، "تنمية قيم المواطنة العالمية لدى طلبة المرحلة الجامعية"، مجلة شؤون إجتماعية، العدد ٢٩، (٢٠١٢): ص ٧٩.

(2) - Humphreys, M.J. (2011). A New Generation of Leaders for Eastern Europe ; Values and Attitudes for Active Citizenship ; Christian Higher Education Research at Azusa Pacific University . 10 (3 \4) , 215 -236.

II. ب. المطلب الثاني

آليات ترسيخ قيم المواطنة وتنميتها لدى الطلاب الأكاديميين

في ظل التغيرات السريعة التي تفرضها العولمة الثقافية على المجتمعات الحديثة، أصبح من الضروري أن تتولى مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية مسؤولية تعزيز مفهوم المواطنة لدى طلابها. هذا الأمر يعد جزءاً من جهود هذه الدول لمواجهة التحديات التي تطرأ نتيجة العولمة الثقافية، ولتقليل أثارها السلبية على مفهوم المواطنة في نفوس الشباب العربي. يتطلب ذلك إعداد جيل يحافظ على هويته الوطنية، في الوقت الذي يفتح فيه أبواب الانفتاح والاندماج الثقافي، مما يساهم في تحقيق المواطنة وتنميتها بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمجتمعات العربية^(١).

يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تساهم في دعم المجتمع المحلي من خلال تقديم حلول فعالة للتحديات التي تفرضها العولمة الثقافية على مفهوم المواطنة وقيمتها. يجب أن تعمل هذه المؤسسات على تعزيز المشاركة المجتمعية بمختلف مستوياتها، خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة.

علاوة على ذلك، ينبغي لمراكز التعليم العالي أن تزود الأفراد بالمهارات اللازمة للتعامل مع التعقيدات المتزايدة في المجتمع الحديث. يجب عليها تعزيز مسارات التفكير والمهارات الضرورية للاندماج والمساهمة الفعالة في الحياة المدنية. كما يتعين على هذه المراكز توفير فرص للطلاب خلال حياتهم اليومية لتعزيز مهارات المواطنة الاجتماعية.

وتعتبر آليات ترسيخ قيم المواطنة وتنميتها لدى الطلاب الأكاديميين، وخاصة في المناخ الجامعي، من الأمور الأساسية لنقل هذه القيم إلى المجتمع. ومن أبرز هذه الآليات:

١. **توحيد الخطاب الجامعي الوطني:** يجب على الأساتذة الجامعيين تقديم خطاب موحد يعزز قيم المواطنة، مما يساهم في تعزيز فهم الطلاب للأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه القيم. يُعتبر الطالب الجامعي عنصراً مهماً في المجتمع، حيث يمتلك وعياً أكبر بقضايا الدستور والقوانين والمواضيع الشرعية، مما يدفعه لتشجيع روح الجد والاجتهاد والمنافسة الشريفة في المجالات العلمية والإنسانية. يتطلب الأمر أيضاً إدراك معاني التسامح والتعايش السلمي وقُدسية الحرم الجامعي، بالإضافة إلى فهم مبادئ الديمقراطية كآلية مرتبطة بالنظام السياسي، ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

(١) - محمد العوفي، دور مؤسسات التعليم العالي العربية في تنمية مفهوم المواطنة لدى طلابها لمواجهة تحديات العولمة الثقافية، مرجع سابق، ص ٧١.

٢. تأكيد دور الشباب الجامعي: يجب أن يُعزز المناخ الجامعي من مكانة الشباب الجامعي كلبنات أساسية في النسيج المجتمعي، حيث يُعتبرون أساس المشروع الوطني الذي يهدف إلى تطوير العملية التعليمية والتنموية. ينبغي أن يبرز هذا الدور أهمية المصلحة الوطنية في ضوء تنمية قيم المواطنة وفهم حقيقة وجود الفرد في مجتمعه، مما يعزز من مسؤوليتهم في تعزيز مقومات بناء الإنسان على أسس الانتماء الوطني وحب الوطن.

كما يجب على الأستاذ الجامعي الإشراف على الأنشطة الطلابية المختلفة، وتشجيع مواهبهم وصلها، والتفاعل مع هواياتهم وقدراتهم. يتعين عليه زرع الثقة في نفوسهم، ومساعدتهم على تطوير مهاراتهم والتخطيط لنجاحهم، وذلك خارج نطاق الجداول الدراسية الرسمية. تسهم هذه الأنشطة بشكل كبير في تشكيل شخصية الطالب، وتكسبه القيم التربوية، حيث تساعده على ملء الفراغ لديه وتطوير قدراته^(١).

كذلك، تستمد قيم المواطنة من تاريخ البلد وحضارته ومكانته، لذا يجب التركيز على تجديد وتنقية هذه القيم بما يتناسب مع المد الديمقراطي وانتشار ثقافة حقوق الإنسان والانفتاح على العالم إنسانياً. يتطلب ذلك إعادة النظر في بناء الإنسان ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، وتقبل الحوار الحضاري وتداخل الأفكار والآراء والمعتقدات، مع إبراز الإرث الحضاري والفكري الذي يمثل أنماطاً سلوكية قيمية^(٢).

يمثل هذا الإرث نواة لقيم المواطنة وترسيخها، مما يعزز الانتماء للوطن. بعد سقوط النظام الدكتاتوري، تم إدخال مواد جديدة في المناهج الدراسية في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية، وهي مادتي حقوق الإنسان والديمقراطية. تتضمن هاتان المادتان نصوصاً مهمة توضح للطلاب أهمية مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، كما تتناولان أهم التشريعات القانونية وانضمام معظم دول العالم إلى منظمة الأمم المتحدة، التي وضعت لاحقاً اللائحة الدولية^(٣).

بالتالي، تُعد مراكز التعليم العالي من أهم المراكز الحكومية والاجتماعية القادرة على القيام بالدور الوطني والسياسي، حيث تجمع الفئة المثقفة في المجتمع. كما تُعتبر مصدراً لإنتاج الكوادر التدريسية الحاملة للأفكار التي تسعى إلى تطويرها وتنقيتها من الشوائب

(١) - وحيد عبد المجيد، الوطنية والفكر السياسي، مصر في بداية ونهاية القرن العشرين، (القاهرة، مصر: سنة ١٩٩٩، ص ١١٧).

(٢) - ابراهيم، حميدة عبد العزيز، "بعض مشكلات الأنشطة الطلابية بالجامعة، دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية، المجلد الخامس، العدد الاول، سنة ١٩٩٢، ص ٩.

(٣) - الاتريبي، هويدا محمود، "قيم المواطنة وسبل تعزيزها لدى الطالب الجامعة، دراسة ميدانية تربوية"، (رسالة ماجستير، سنة ٢٠٠٧)، ص ١٥٦.

والانحرافات السلوكية والقيمية. تلعب هذه المراكز أيضاً دوراً بارزاً في صنع القرار السياسي، وتساهم في فهم مشاكل المجتمع وهموم مواطنيه، وتعمل على تثقيف المواطنين من خلال توفير مراكز الأبحاث التي تعزز الوعي بين الطلاب والمجتمع^(١).

وترتبط قيم المواطنة ارتباطاً وثيقاً بالآلية الديمقراطية في النظم السياسية، فلا يمكن توقع أن يطبق النظام الاستبدادي قيم المواطنة ويحترمها. فالمواطنة، ببساطة، تعني الحرية بمفهومها الشامل، أي حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم، وحقوقهم في ممارسة حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحقوقهم في التفكير والإبداع، والمشاركة في صنع القرار، وتحقيق العدل والمساواة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.

وتحتوي معظم مراكز التعليم العالي على أماكن وفضاءات مخصصة للنشاطات الطلابية المختلفة، مثل ملاعب كرة القدم والسلة والتنس، بالإضافة إلى ورش تعليم الموسيقى وفن الخط والرسم. تساعد هذه النشاطات الطلاب على إظهار قدراتهم ومواهبهم، وتشجعهم على تطويرها وصقلها تحت إشراف أساتذة متخصصين يقدمون الدعم المناسب لكل مواهبة^(٢).

لذا، فإن مراكز التعليم العالي تعتني بهذه النشاطات لأنها تعزز قيم المواطنة لدى الطلاب. ومن بين هذه النشاطات^(٣):

١. **تنظيم الرحلات الجامعية:** تشمل زيارة الأماكن المقدسة والحضارية والتراثية والآثار القديمة، مما يساعد الطلاب على التعرف على أهم الحضارات التي سكنت العراق، وزيارة المتاحف والمعالم التي تكرم الشهداء، والتعرف على الأعمال الفنية المنتشرة في البلاد.

تتضمن الأنشطة الطلابية المشاركة في إقامة الدورات التخصصية، والمؤتمرات، والمهرجانات الثقافية، والندوات، مما يساهم في تبادل الأفكار والرؤى بين الطلاب والمحاضرين من الشخصيات البارزة في المجالات السياسية والعلمية والدينية. يمكن للطلاب من خلال هذه الفعاليات مناقشة القضايا المهمة والاستفادة من خبرات هؤلاء المحاضرين في مجالاتهم.

(١) - سعدات، محمود فتوح محمد، "القيم الاجتماعية لدى طالب المرحلة الثانوية، دراسة مقارنة، معهد الدراسات العليا للطفولة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر سنة ٢٠٠١)، ص ٧٨.

(٢) - د.ديدي ولد السالك، "تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية"، مجموعة الخبراء المغاربة، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، المغرب، العدد التاسع، (٢٠١٢): ص ٣.

(٣) - د. نسرین عبد الحمید نبیه، مبدأ المواطنة بين الجبل والتطبيق، (الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، سنة ٢٠٠٨)، ص ١٥٢.

وتواجه مؤسسات التعليم العالي مجموعة من المعوقات التي تعيق دورها في ترسيخ قيم المواطنة لدى الطلاب. ترتبط هذه المعوقات بعدم قدرة المراكز على تحقيق أهدافها المرسومة من خلال المناهج والبرامج الدراسية، والفعاليات، ومسؤوليات الأساتذة، والنشاطات الطلابية. وفيما يلي أهم هذه المعوقات:

١. **انتشار الأفكار المنحرفة:** تتسبب الأفكار المنحرفة في انخراط الشباب في تنظيمات إرهابية تحت ذريعة الجهاد، مما يؤدي إلى غسل أدمغتهم وإقناعهم بقضايا غير صحيحة، ويشمل ذلك عمليات انتحارية تستند إلى فتاوى مضللة.

٢. **الفقر والبطالة:** يعاني المجتمع من انتشار الفقر والبطالة، خاصة البطالة المقنعة. تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، بما في ذلك العراق، الذي يمتلك ثروات هائلة ولكنه يعاني من سوء إدارة الخدمات.

٣. **عدم الاستقرار الأمني والسياسي:** يؤثر عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية على الحالة النفسية والمعنوية للمواطنين، مما يعوق جهود مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم المواطنة.

٤. **صعوبة الحصول على التعليم:** يواجه بعض أفراد المجتمع صعوبة في الحصول على التعليم المناسب، مما يؤدي إلى تدهور الحالة الثقافية وزيادة عدد الأميين. وهذا بدوره ينعكس سلباً على الحالة الاقتصادية للعائلات، مما يؤدي إلى التشرّد وترك الأطفال لمقاعد الدراسة.

٥. **الفساد المالي والإداري:** يعيق انتشار الفساد في مؤسسات الدولة تقدم المجتمع نحو احترام قيم المواطنة، رغم توفر الموارد الطبيعية والميزانيات الكبيرة.

٦. **الأوبئة والمشكلات الصحية:** تؤدي الأمراض المعدية والمزمنة، مع قلة الخدمات الصحية، إلى تدهور الوضع الصحي للمواطنين، مما يؤثر على حياتهم اليومية.

٧. **الصراع الإيديولوجي:** تتصارع الأحزاب السياسية على السلطة، مما يؤدي إلى تعيين أشخاص غير كفؤين في المناصب المهمة. هذا الصراع يساهم في انتشار المحسوبية والواسطة، مما يؤثر سلباً على قدرة مؤسسات الدولة، بما في ذلك التعليم العالي، في ترسيخ قيم المواطنة.

خاتمة

تؤدي مراكز التعليم العالي دورًا حيويًا في تعزيز قيم المواطنة داخل المجتمع العراقي، لا سيما في الأوساط الأكاديمية، من خلال البرامج والأنشطة المتنوعة التي تقدمها. فهي مطالبة حاليًا بتلبية المعايير المطلوبة محليًا، حيث يتجلى دور هذه المراكز في تعزيز قيم المواطنة على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد برز هذا الدور بشكل واضح عندما كانت البلاد تواجه تهديدات من التنظيمات الإرهابية، حيث ساهمت هذه المؤسسات في إشعال روح الدفاع عن الوطن، خاصة في مواجهة خطر تنظيم داعش، مما أدى إلى تضافر جهود المواطنين للانخراط في صفوف الحشد الشعبي استجابةً لفتوى الدفاع المقدس التي صدرت عن المرجع الأعلى، مما أسهم في تفعيل قيم المواطنة بمعانيها الأسمى.

كما لعبت مؤسسات التعليم العالي دورًا بارزًا في إنجاح الانتخابات البرلمانية من خلال تشجيع المواطنين على التصويت للمرشحين المستقلين والأصلح، مما عزز الروح الوطنية لدى الطلاب، الذين يمثلون عنصرًا حيويًا في الأنشطة المختلفة مثل المؤتمرات والندوات وورش العمل.

أولاً: النتائج:

١. **قيم المواطنة كضرورة اجتماعية:** تُعتبر قيم المواطنة أساسًا ضروريًا لنجاح المجتمع وتكامله، وهي ليست حدثًا عابرًا بل تمثل رسائل اجتماعية وسياسية تعكس صورة وثقافة البلد.
٢. **قيم المواطنة كقيم أخلاقية:** تمثل قيم المواطنة مكونات أخلاقية راسخة في الوعي الجمعي، وأي تغييرات سلبية تؤثر عليها تعتبر ظواهر سلبية وليست جديدة على مجتمعاتنا.
٣. **الشباب الجامعي والتحديات:** أظهرت الدراسة أن الشباب الجامعي هم الأكثر عرضة للتغيرات الإيديولوجية والانحرافات السلوكية، مما يجعلهم هدفًا للتنظيمات الإرهابية.
٤. **تعزيز قيم المواطنة من خلال التعليم:** يمكن لمؤسسات التعليم العالي تعزيز قيم المواطنة عبر المناهج والبرامج الدراسية باستخدام أساليب حديثة واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي.

ثانيًا: التوصيات:

١. **التركيز على التنمية البشرية:** يجب التركيز على الجوانب التنموية والتدريبية لمواجهة الموجات الفكرية المنحرفة، وتحقيق الأهداف النبيلة لقيم المواطنة.

٢. **خطط استراتيجية:** من الضروري وضع خطط استراتيجية مدروسة لتعزيز الفكر وقيم المواطنة، مما ينعكس إيجاباً على الأطر السياسية والاجتماعية.
٣. **استثمار الطاقات الشبابية:** يجب استغلال الطاقات الشبابية الواعية في تعزيز قيم المواطنة، من خلال إنشاء بنية تحتية تدعم هذه القيم.
٤. **متابعة البرامج:** ضرورة متابعة البرامج المعدة لترسيخ قيم المواطنة، وتقييم مدى التقدم المحرز فيها.
٥. **التشجيع المجتمعي:** يجب تشجيع المواطنين عبر برامج على وسائل التواصل الاجتماعي توضح قيم المواطنة وتعزز احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

المصادر

أولاً: الكتب العربية:

١. حافظ، سعيد، المواطنة: حقوق وواجبات الجيزة مركز ماعت للدراسات القانونية، سنة ٢٠٠٧.
٢. د. السيد احمد محمد مرجان، دور القضاء والمجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.
٣. د. صالح احمد السيد جودة، المواطنة في ظل الاصلاح الدستورية الجديدة، الكتاب الرابع، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
٤. فهمي هويدي، مواطنون النميون، موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين، القاهرة، مصر: دار الشروق، سنة ١٩٩٠.
٥. فيصل عبير عبد المنعم، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحلية والعالمية، مصر: المكتبة المصرية، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٩.
٦. محمد بن أبي بكر عبد القادر الازري، مختار الصحاح، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١.

٧. مسعود جبران، *الرائد: معجم لغوي معاصر*، الطبعة السابعة، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩٢.

٨. وحيد عبد المجيد، *الوطنية والفكر السياسي، مصر في بداية ونهاية القرن العشرين*، القاهرة، مصر: سنة ١٩٩٩.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١. الاتربي، هويدا محمود، "قيم المواطنة وسبل تعزيزها لدى الطالب الجامعة، دراسة ميدانية تربوية"، رسالة ماجستير، سنة ٢٠٠٧.

٢. د. نسرین عبد الحمید نبیه، *مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق*، الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، سنة ٢٠٠٨.

٣. سامح فوزي، *المواطنة، القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى*، ٢٠٠٧.

٤. سعدات، محمود فتوح محمد، "القيم الاجتماعية لدى طالب المرحلة الثانوية، دراسة مقارنة"، معهد الدراسات العليا للطفولة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر سنة ٢٠٠١.

٥. المطيري، محمد بن صقر بن عقاب، "دور الإعلام في تدعيم الاستقرار الاجتماعي والمواطنة في المجتمع العربي السعودي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ثالثاً: البحوث العلمية:

١. ابراهيم، حميدة عبد العزيز، "بعض مشكلات الأنشطة الطلابية بالجامعة، دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، دار الفكر، بيروت، المجلد الخامس، العدد الأول، سنة، الجزء ١٥، (٢٠٠٠).

٢. أحمد زيد، "المسؤولية الاجتماعية: مدخل نظري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية"، المؤتمر الحادي عشر، مصر، (٢٠٠٩).

٣. أحمد مصطفى محمود، "دور الأنشطة الطلابية في تدعيم قيم المواطنة الصالحة لدى الشباب الجامعي، دراسة مطبقة على الطلاب المشاركين بالأنشطة الطلابية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية في أسوان"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، م ٤، (٢٠٠٨).
٤. د. ديدى ولد السالك، "تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية، مجموعة الخبراء المغاربة"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، المغرب، العدد التاسع، (٢٠١٢).
٥. د. صالح حسين علي عبدالله سحر محمد نجيب، "مبدأ المواطنة ضمان العيش المشترك"، مجلة الباحث العربي، مجلد ٤، عدد ٣، الصفحات من ٩٤-١١٠، (٢٠٢٣).
٦. الكواري، علي خليفة، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠١٣): ص ١٠٤.
٧. مراد حنان، مالكي حنان، "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، دراسة استكشافية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص ٦، (٢٠١١).

رابعاً: المصادر الأجنبية

1. Humphreys, M. J. (2011) A New Generation of Leaders for Eastern Europe: Values and Attitudes for Active Citizenship. Christian Higher Education Research at Azusa Pacific University, 10(3/4), 215–236.